العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري

أد. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية- دبي

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

د. هبة جمال جاد

باحث دكتوراه فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

في البناء الحضاري الإسلامي، لا يُنظر إلى الاقتصاد والفكر كمنفصلين، بل كعنصرين متكاملين يشكلان معًا هوية الإنسان المسلم، ويؤسسان لوعيه وسلوكه ضمن منظومة قيمية ربانية. كما أن الفكر يوجّه السلوك الاقتصادي ويضبط غاياته، فإن النظام الاقتصادي يسهم في تشكيل الوعي، وترسيخ الانتماء، وتحقيق الاتزان العقلي والنفسي، انطلاقًا من مفهوم الاستخلاف الذي يُعدّ جوهرًا في الرؤية الإسلامية للوجود الإنساني، كما قَالَ تعالى: وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ (الأنعام: ١٦٥)، قَالَ تَعَالَى: إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً (البقرة: ٣٠).

ومن هذا التفاعل، تنشأ علاقة جدلية تتجاوز البُعد الوظيفي إلى مستوى التكامل الوجودي بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري، حيث يُسهم كل منهما في بناء الإنسان الرباني الذي يجمع بين البصيرة الفكرية والسلوك الاقتصادي الأخلاقي، قَالَ تعالى: وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا (القصص: ٧٧)، وهو توجيه قرآني يجمع بين البُعد الأخروي والواقعي، ويؤسس لتوازن حضاري بين المادة والروح.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد الاقتصاد مجرد أداة لإنتاج الثروة وتوزيعها، بل أصبح منظومة فكرية تؤثر في صياغة القيم، وتوجيه السلوك، وإعادة تشكيل أنماط الوعي الجمعي. ومن هنا، تبرز أهمية إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي، بوصفه نموذجًا يستند إلى التوحيد والعدالة والربانية، وبين الأمن الفكري، باعتباره ضرورة حضارية لحماية العقل المسلم من الانحرافات الفكرية، والتشويش المعرفي، والغزو الثقافي.

فالاقتصاد الإسلامي لا يقتصر على تنظيم المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة، بل يتجاوز ذلك إلى بناء الإنسان المتوازن، الذي يعي دوره في الاستخلاف، وينخرط في منظومة قيمية تحصّنه من الانجراف وراء التيارات الفكرية المادية أو الاستهلاكية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري هي علاقة جدلية تكاملية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في مشروع الاستخلاف الإنساني. فالفكر لا ينمو في فراغ، والاقتصاد لا يزدهر في بيئة مضطربة ذهنيًا؛ بل إن كليهما يتكاملان في صياغة الإنسان الرباني المتوازن، الذي يجمع بين الفاعلية الحضارية والصفاء الروحي. تتفاعل فيها المبادئ الاقتصادية مع البنية الفكرية، لتنتج نمطًا حضاريًا يعزز الاستقرار، ويصون الهوية، ويحقق التنمية الأخلاقية والمادية في آنٍ واحد.

وقد أشار عدد من العلماء والمفكرين إلى هذا التكامل، حيث يرى ابن خلدون أن "المال إنما هو وسيلة لا غاية، والغاية هي العمران، والعمران لا يقوم إلا على العدل"[1]، مما يدل على أن الاقتصاد في الرؤية الإسلامية ليس مجرد نشاط مادي، بل هو جزء من منظومة فكرية وأخلاقية. ويؤكد الإمام الغزالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن: "المال في يد العبد الصالح نعمة، لأنه يعينه على طاعة الله"، مشيراً إلى أن الكسب الحلال يسهم في بناء الفكر السليم ويمنع الانحرافات الذهنية الناتجة عن الفقر أو التبعية"[2]. أما الراغب الأصفهاني، فقد ربط مفهوم "الأمن" بالطمأنينة النفسية والعقلية، مما يعكس أن الأمن الفكري لا يتحقق إلا في ظل استقرار اقتصادي قائم على العدل والكرامة[3].

يُعدّ الفكر الركيزة الأساسية التي تنطلق منها حركة السلوك البشري، إذ إنّ الاتزان الفكري يشكّل مؤشراً جوهرياً على استقامة السلوك وصلاحه. ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق الأمن الاقتصادي بصورة متكاملة لا يمكن أن يتم بمعزل عن ترسيخ الأمن الفكري وفق تصور سليم ومتكامل. وهذا التلازم بين البعدين –الفكري والاقتصادي– يعبّر عن رؤية أصيلة في المنظور الإسلامي، حيث تتداخل الأبعاد المعنوية والمادية في بناء الإنسان والمجتمع، بما يضمن التوازن والاستقرار في مختلف مجالات الحياة.

---

[1] أنظر: ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار يعرب للنشر والتوزيع، ط 1، دمشق، 2004، ص 126.

[2] أنظر: الغزالي، أبو حامد محمد ابن محمد، **احياء علوم الدين**، الناشر: دار الوثائق، ط1، ج1، القاهرة، 2000ص 520.

[3] أنظر: الاصفهاني، الراغب، **معجم مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: دار القلم الشامية، مجلد (1)، ط 4، سوريا، 2009ص 56.

من هنا، فإن هذا الموضوع يسعى إلى تفكيك العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري، لا بوصفها علاقة وظيفية فحسب، بل باعتبارها جدلية تكاملية تعكس عمق المشروع الإسلامي في بناء الإنسان والمجتمع، وتفتح آفاقًا جديدة لفهم التحديات الفكرية والاقتصادية في ضوء المقاصد الشرعية والرؤية الروحية المتزنة.

كَيْفَ يُعَزِّزُ الإِقْتِصَادُ الإِسْلَامِيُّ الأَمْنَ الْفِكْرِيَّ؟

يُعدّ الاقتصاد الإسلامي أحد الركائز الأساسية في بناء منظومة الأمن الفكري، إذ لا ينفصل في جوهره عن البنية العقدية والأخلاقية التي تشكّل وعي الإنسان المسلم وتوجّه سلوكه. فالفكر في التصور الإسلامي ليس مجرد نشاط ذهني تجريدي، بل هو المحرك الأول للسلوك، ومصدر القرارات الفردية والجماعية، ومن ثم فإن صيانة الفكر من الانحراف، والتشويش، والغزو الثقافي، تُعدّ ضرورة لتحقيق أمن اقتصادي مستدام وعادل.

إن الاقتصاد الإسلامي، بما يحمله من قيم العدالة والتكافل والشفافية، يسهم في ترسيخ الاتزان الفكري لدى الفرد والمجتمع. فالعدالة في التوزيع، ورفض الاحتكار والربا، وتقييد التملك بالضوابط الشرعية، كلها مبادئ تخلق شعوراً بالإنصاف، وتمنع تولّد مشاعر الظلم أو التهميش التي قد تدفع الإنسان إلى تبني أفكار احتجاجية أو متطرفة. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى كما قَالَ تعالى: **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ** (الحشر: ٧)، في إشارة واضحة إلى ضرورة منع التركز المالي الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والفكري.

كما أن الاقتصاد الإسلامي لا يفصل بين المال والدين، بل يربط بينهما ربطًا وظيفيًا يرسّخ الهوية الفكرية ويحصّن العقل المسلم من الانفصال بين المادة والروح. فالزكاة، والوقف، والصدقات، ليست مجرد أدوات اقتصادية، بل هي تجليات عملية لقيم عقدية وأخلاقية، تعزز الانتماء، وتُرسّخ مفهوم المسؤولية الجماعية، وتُعيد تشكيل الوعي الاقتصادي ضمن إطار روحي وأخلاقي. وهذا الربط يحمي الفكر من تغلغل النزعة المادية، أو الإلحادية التي تفصل الاقتصاد عن القيم، وتحوّل الإنسان إلى كائن استهلاكي مجرد.

ومن جهة أخرى، فإن تقديم نموذج اقتصادي مستقل عن الرأسمالية والاشتراكية، يُعدّ من أبرز صور تعزيز الأمن الفكري، إذ يمنح الأمة الإسلامية القدرة على بناء تصوراتها الخاصة، ويمنع التبعية الفكرية للنماذج

الغربية. فالمؤسسات المالية الإسلامية، كالبنوك والصناديق الوقفية، تجُسّد هذا الاستقلال، وتُعيد تشكيل العقل الاقتصادي ضمن رؤية إيمانية متكاملة، مما يُحصّن الفكر من الذوبان في ثقافات مغايرة، أو متناقضة مع الهوية الإسلامية.

ولا يمكن إغفال أثر الاستقرار الاقتصادي في الحدّ من قابلية الأفراد للتأثر بالأفكار الهدامة. فالفقر والبطالة من أبرز أسباب الانجراف نحو الفكر المتطرف، والاقتصاد الإسلامي يسعى إلى تحقيق الكفاية والكرامة لكل فرد، من خلال آليات توزيع عادلة، ومؤسسات تضامنية، ومبادئ تحرّم الاستغلال. وهذا الاستقرار يُسهم في تهدئة النفس، وتحصين العقل، وتوفير بيئة فكرية متزنة، قادرة على مقاومة الانحراف والانجراف.

إن العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري ليست علاقة وظيفية فحسب، بل هي علاقة بنيوية، حيث يتداخل الفكر والمادة في بناء الإنسان والمجتمع. وقد أكدت دراسات متعددة أن الأمن الفكري هو روح أمن الأمة وأساسه، وأن اختلاله يؤدي إلى اضطرابات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فإن تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي لا يُسهم فقط في تحقيق النمو المالي، بل يُعدّ مشروعًا حضاريًا متكاملاً، يُعيد تشكيل الوعي، ويُحصّن الفكر، ويُرسّخ القيم، ويُحقق التوازن بين الروح والمادة، والفرد والمجتمع.

كَيْفَ يُوَجِّهُ الأَمْنُ الْفِكْرِيُّ الإِقْتِصَادَ الإِسْلَامِيَّ؟

يوجّه الأمن الفكري الاقتصاد الإسلامي من خلال ترسيخ منظومة قيمية ومعرفية تُضبط بها حركة المال، وتُصاغ بها السياسات الاقتصادية ضمن إطار عقدي وأخلاقي متكامل. فالفكر في الإسلام ليس عنصراً خارجيًا على الاقتصاد، بل هو البنية التحتية التي تحدد الغايات، وتضبط الوسائل، وتوجّه السلوك الاقتصادي نحو تحقيق المقاصد الشرعية.

يُعدّ الأمن الفكري ضمانًا لسلامة التصورات التي تحكم النشاط الاقتصادي، بدءاً من فهم مفهوم المال، إلى تحديد أهداف التنمية، وانتهاءً بكيفية توزيع الموارد. فحين يكون الفكر سليمًا ومتزنًا، تُبنى السياسات الاقتصادية على أسس العدل، والتكافل، والاستقلال، وتُرفض النماذج التي تُكرّس الاستغلال أو التبعية الفكرية.

كما أن الأمن الفكري يُحصّن الاقتصاد الإسلامي من الانحرافات التي قد تنشأ عن الغزو الثقافي، أو التبعية للنماذج الغربية، كالرأسمالية أو الاشتراكية، ويُعيد تشكيل العقل الاقتصادي ضمن رؤية إيمانية تُراعي الإنسان ككائن روحي ومادي في آنٍ واحد. وهذا التوجيه الفكري يُفضي إلى بناء مؤسسات اقتصادية إسلامية تجُسّد الاستقلال المعرفي، وتُعزز الهوية، وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويُشكّل روحه ومضمونه، ويُحدّد مساره ضمن رؤية حضارية تُوازن بين المادة والمعنى، وبين الفرد والمجتمع، وبين الحاجات والغايات. إنه البوصلة التي تضمن أن يبقى الاقتصاد وسيلة لتحقيق الكرامة الإنسانية، لا أداة للهيمنة أو التفكك.

نَمَاذِجُ تَطْبِيقِيَّةٌ لِلتَّكَامُلِ بَيْنَ الأَمْنِ الفِكْرِيِّ وَالاقْتِصَادِ الإِسْلاَمِيِّ:

النَّمُوذَجُ الأَوَّلُ: الزَّكَاةُ: مَنْظُومَةٌ فِكْرِيَّةٌ وَاقْتِصَادِيَّةٌ تُعَزِّزُ الأَمْنَ الفِكْرِيَّ:

لا تُعدّ الزكاة في المنظور الإسلامي مجرد آلية مالية لتوزيع الثروة، بل تمثّل منظومة فكرية وأخلاقية متكاملة تُرسّخ قيم الانتماء والتكافل والعدالة الاجتماعية. فهي تُعبّر عن تصور عقدي للمال، بوصفه أمانة مُستخلف فيها الإنسان، لا ملكية مطلقة تُفضي إلى الاستئثار أو الاستغلال. ومن خلال فرض الزكاة، يُعاد تشكيل وعي المسلم تجاه الثروة، بما يُعزز مبدأ المسؤولية الجماعية، ويُوجّه السلوك الاقتصادي نحو تحقيق مقاصد الشريعة.

إن هذا التوجيه الفكري يُسهم في بناء اقتصاد أخلاقي يُحصّن المجتمع من النزعة الفردانية والمادية، ويُعزز الأمن الفكري عبر ترسيخ التصورات الإسلامية حول الملكية، والكرامة الإنسانية، والعدالة التوزيعية. فالزكاة تُعيد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع ضمن إطار من التضامن والتراحم، وتُسهم في حماية الهوية الفكرية من الانحرافات التي تُنتجها النماذج الاقتصادية المادية.

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا البُعد التربوي والفكري للزكاة كما قَالَ تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا** (التوبة: ١٠٣)، مما يدل على أن الزكاة ليست تطهيراً ماليًا فحسب، بل تطهيرٌ فكري وسلوكي يُعيد تشكيل البنية النفسية والاجتماعية للفرد، ويُرسّخ قيم الانتماء والالتزام الأخلاقي في المجال الاقتصادي.

النَّمُوذَجُ الثَّانِي: الوَقْفُ: بِنْيَةٌ حَضَارِيَّةٌ تُفَعِّلُ التَّكَامُلَ بَيْنَ الفِكْرِ وَالاقْتِصَادِ:

يُعدّ الوقف الإسلامي أحد أبرز التجليات الحضارية التي تُعبّر عن التكامل البنيوي بين الفكر والاقتصاد في المنظومة الإسلامية، حيث يُعاد توجيه المال من كونه غاية استهلاكية إلى كونه وسيلة لبناء الإنسان، وخدمة العلم، والدين، والمجتمع. فالوقف لا يُمثّل مجرد أداة استثمارية، بل يُجسّد تصوراً عقدياً وأخلاقياً للمال بوصفه أمانة تُوظّف في تحقيق مقاصد الشرع.

من الناحية الفكرية، يُسهم الوقف في تعزيز الأمن الفكري من خلال دعم المؤسسات التعليمية، والمكتبات، والمراكز البحثية، مما يُسهم في حماية الهوية الثقافية، ومواجهة الغزو الفكري، وتوفير بيئة معرفية مستقلة تُنتج الفكر وتُحصّنه. كما يُعزّز الوقف استقلالية الخطاب العلمي والديني، ويُسهم في ترسيخ الفكر الوسطي بعيداً عن التبعية أو الاستقطاب.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الوقف يُمثّل أداة تنموية مستدامة تُسهم في تخفيف العبء عن الدولة، وتُعزز العدالة الاجتماعية من خلال تمويل الخدمات العامة، ورعاية الفئات المحتاجة، وتوفير فرص التعليم والرعاية الصحية. وقد أثبت التاريخ الإسلامي أن الوقف كان ركيزة أساسية في تمويل المدارس، ورعاية العلماء، ونشر المعرفة، مما يُبرز دوره الحيوي في بناء أمن فكري واجتماعي مستدام.

إن الوقف، بهذا المعنى، يُعيد تشكيل العلاقة بين المال والمعرفة، ويُفعّل نموذجًا حضاريًا يُوازن بين البُعد الروحي والمادي، ويُسهم في بناء مجتمع متماسك يُراعي الكرامة الإنسانية، ويُحصّن الفكر من الانحراف أو التبعية.

النَّمُوذَجُ الثَّالِثُ: البُنُوكُ الإِسْلَامِيَّةُ: نُمُوذَجٌ مُؤَسَّسِيٌّ يُفَعِّلُ الضَّوَابِطَ الشَّرْعِيَّةَ وَيُعَزِّزُ الأَمْنَ الفِكْرِيَّ:

لا تُعدّ البنوك الإسلامية مجرد مؤسسات مالية تُمارس أنشطة مصرفية ضمن إطار تقني، بل تُجسّد نموذجًا فكريًا واقتصاديًا يُستند إلى الضوابط الشرعية، ويرفض التعامل بالربا، ويُعيد تعريف مفاهيم الربح والمخاطرة ضمن رؤية إيمانية وأخلاقية. هذا النموذج يُعبّر عن تصور إسلامي للمال بوصفه وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة، لا غاية استهلاكية أو أداة استغلالية.

من خلال هذا التأسيس العقدي، تُسهم البنوك الإسلامية في ترسيخ الأمن الفكري، إذ تُعيد تشكيل الوعي الاقتصادي للمسلم، وتُحصّنه من الذوبان في النماذج الغربية التي تُكرّس المادية أو تُغذّي النزعة الاستهلاكية. كما تُقدّم هذه المؤسسات بديلاً معرفيًا يُراعي التوازن بين الكسب المشروع والمسؤولية الاجتماعية، ويُعزز التصورات الإسلامية حول الملكية، والعدالة، والتكافل.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تُسهم البنوك الإسلامية في بناء استقلال اقتصادي يُعزّز الهوية الحضارية، ويُقلّل من التبعية الفكرية والمالية للأنظمة الرأسمالية، مما يُسهم في حماية الفكر من الانحرافات التي تُنتجها النماذج الاقتصادية غير المنضبطة بالقيم. فالبنك الإسلامي، بهذا المعنى، ليس مجرد وسيط مالي، بل هو مؤسسة حضارية تُفعّل التكامل بين الفكر والاقتصاد، وتُسهم في بناء منظومة تنموية تُراعي الكرامة الإنسانية، وتُحصّن المجتمع من الاستلاب الثقافي.

النَّمُوذَجُ الرَّابِعُ: المَنَاهِجُ التَّعْلِيمِيَّةُ فِي الاقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ: بِنَاءُ الوَعْيِ الفِكْرِيِّ وَتَعْزِيزُ الاسْتِقْلَالِ المَعْرِفِيِّ:

شهدت عدد من الدول الإسلامية تطوراً ملحوظًا في تصميم مناهج تعليمية جامعية تُعنى بالاقتصاد الإسلامي، حيث تمّت صياغتها ضمن إطار عقدي وأخلاقي يُراعي الضوابط الشرعية والمقاصد الكلية للشريعة. وتُركّز هذه المناهج على تقديم تصور شامل للمال والتنمية، يُدمج بين البُعد المعرفي والقيمي، ويُسهم في بناء عقل اقتصادي يُستند إلى المرجعية الإسلامية.

من خلال هذا التأسيس التربوي، تُسهم هذه المناهج في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب، إذ تُحصّنهم من الانبهار غير النقدي بالنماذج الغربية، وتُعيد تشكيل العلاقة بين الفكر والمادة ضمن رؤية إيمانية تُراعي الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. كما تُسهم في ترسيخ الانتماء الحضاري، وتُفعّل التفكير النقدي تجاه النماذج الاقتصادية المادية التي تُغفل البُعد الأخلاقي أو المقاصدي.

وقد أظهرت الدراسات التربوية أن هذه المناهج تُسهم في تشكيل عقل اقتصادي مستقل، يُراعي التوازن بين الكفاءة والعدالة، ويُقدّم بديلاً معرفيًا يُعزّز الهوية الفكرية، ويُسهم في بناء منظومة تنموية تُستند إلى قيم الرحمة، والتكافل، والاستدامة.

التَّحْلِيلُ البِنْيَوِيُّ لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ الاقْتِصَادِ وَالأَمْنِ الفِكْرِيِّ:

يتضح من النماذج السابقة أن العلاقة بين الأمن الفكري والاقتصاد الإسلامي ليست علاقة سطحية أو وظيفية، بل هي علاقة بنيوية تتداخل فيها القيم، والتصورات، والممارسات. فالفكر يُوجّه الاقتصاد، والاقتصاد يُحصّن الفكر، في دورة تكاملية تُعيد تشكيل الإنسان والمجتمع ضمن رؤية حضارية متكاملة. هذا التكامل يُسهم في بناء نموذج تنموي يُراعي الكرامة الإنسانية، ويُحقق العدالة، ويُحصّن الهوية، ويُقدّم بديلاً عن النماذج الغربية التي تفصل بين المادة والمعنى، وبين الفرد والمجتمع.